الاستعداد لخوض عالَم مجهول

يجب أن نعمل مجتمعين على حل المشكلات التي كشفتها الأزمة

إيرا دابلا–نوريس، وفيتور غاسبار، وكالبانا كوتشار

يجب أن نتحلى بالتعاون والتضامن؛ أن نستخدم الآلات والآليات القائمة لإغاثة الجوعى والمرضى؛ أن ننشئ آليات تحقق الاستقرار لاقتصادات عالمنا أو تنحو نحو تحقيقه.

— فريد فينسون (مندوب الولايات المتحدة في بريتون وودز، ورئيس المحكمة العليا لاحقا) اللجنة الأولى، ١٩٤٤

لو كنت موجودا في بداية الخليقة، لطرحت بعض الرؤى المفيدة بشأن تنظيم العالم.

— ألفونسو العاشر، ملك إسبانيا، ١٢٥٢–١٢٨٤

بمجرَّد انحسار جائحة كوفيد–١٩، سنجد ما يُذَكِّرنا بأن كل شيء تغير عما كان عليه العالم في السابق. ولكن الأزمة التي تتكشف الآن تقدم دروسا عميقة للمستقبل. فحين التقى المندوبون الدوليون في بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤ لرسم عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان أمام الحرب وقت طويل حتى تضع أوزارها. ومع ذلك، فقد تذكروا ضياع الفرص بعد الحرب العالمية السابقة وفهموا ضرورة نقل التركيز من إنهاء الحرب إلى وضع أسس جديدة لما بعدها. والاقتصاد العالمي يواجه اليوم تحديات مختلفة تماما، لكن هناك أوجه شبه مهمة لا تزال باقية. فالطابع الملح والسرعة اللازمة للتحرك يضاهيان بالمقياس الحقيقي أهمية الحاجة إلى تعبئة الموارد.

وهناك مجاهيل كبيرة تتعلق بطول المدة التي سيستغرقها التوصل إلى لقاحات فعالة وتعميم استخدامها، وفترة تكرار التفشي وعمليات الإغلاق العام ومدى أرجحيتها، والتبعات الاقتصادية التي ستترتب على الجائحة في نهاية المطاف. ومع ذلك، يمكن تحديد بعض النقاط الثابتة بشأن النظام الدولي فيما بعد جائحة كوفيد–١٩.

أولا، التعاون الدولي ضروري في وضع إجراءات فعالة للصحة العامة تعتمد على توافق الآراء العلمية حول أسباب المرض وكيفية تخفيف آثاره. فقبل هذه الجائحة، كانت انتصارات التعاون الدولي مركزة حول المبادرات الصحية التشاركية بين القطاعين العام والخاص التي تُعد الشفافية والمساءلة والمشاركة واسعة النطاق من معالمها البارزة. ومن أمثلتها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، والتحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة. وستُحْسِن الحكومات صنعا بالتفكير فيما جرى من أخطاء هذه المرة ومحاولة فهم كيفية الاستفادة من المبادرات القائمة في تمويل المشروعات للصالح العام. فمن شأن هذا أن يساعد هذا على دفع عجلة البحث والتطوير لإيجاد لقاحات وأدوات تشخيصية لحالات تفشي الأمراض في المستقبل.

وتتطلب الاستجابات في مجال الصحة العامة تركيزا عالميا على الجوائح. وفي هذا السياق، نجد أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، التي يفتقر عدد كبير منها بشدة إلى أدوات مكافحة الصدمة الصحية والاقتصادية الحالية، تقف بصورة متزايدة في الصفوف

الرسم التوضيحي: ISTOCK/AMADMIST

الأمامية لانتشار المرض. ولا يمكن استبعاد احتمالات موجات أخرى من تفشي الجائحة، ما لم يتم احتواء الفيروس في كل مكان. وهناك اهتمام بدعوات التمويل لتخفيف التداعيات الاقتصادية للجائحة في البلدان الأفقر. غير أنه يتعين الانتباه إلى الأهمية المساوية التي يتسم بها ضمان سرعة إنتاج وتوزيع اللقاحات والأدوية على مستوى العالم وضمان معقولية سعرها وإتاحتها عالميا. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف تصميم قواعد للتسعير والتصنيع وإنفاذها بطرق تولي قيمة للتعاون والتضامن الدوليين.

ثانيا، أدى الإغلاق العام الكبير إلى وضع التكنولوجيا على رأس الأولويات المهمة للعمل والاستهلاك والتوريد والتفاعل والتسليم. فمن التنبؤ بأوضاع تفشي الوباء وإنشاء نماذج لها، إلى تتبع المخالطين بالتركيز على المجتمع المحيط، يتم استخدام التكنولوجيا على نطاق واسع للتعامل مع الجائحة. ويُستفاد من مؤتمرات الفيديو، وتشغيل الحاسوب المكتبي من بُعد، والمنصات الاجتماعية الجديدة، كأدوات فعالة للعمل من بُعد على مدار الساعة تقريبا، وهو اتجاه يُرجَّح أن يستمر بعد انتهاء الإغلاق العام. وقد شغلت رقمنة الخدمات — بدءا بالرعاية الصحية من بُعد إلى التعليم عبر شبكة الإنترنت والتحويلات غير النقدية والمساعدات الطارئة لدعم الشرائح الضعيفة — موقع الصدارة في استجابات البلدان للجائحة. وتمثل الحاجة إلى أداء المدفوعات دون اتصال مباشر دافعا وراء التحول من المدفوعات النقدية إلى المدفوعات الرقمية، كما أن رقمنة نماذج العمل وسلاسل العرض تحدد شكل التجارة والتسليم. ويمكن أن يكون للتكنولوجيا دور حيوي في خلق مصادر جديدة للنمو، ودفع الإنتاجية، ومساعدة العمالة ومؤسسات الأعمال على الانتقال إلى عالم جديد والتكيف معه.

وفي مرحلة ما بعد كوفيد-١٩، من المهم تسخير إمكانات التكنولوجيا دون أن يُترَك أحد وراء الركب. وتمثل إمكانية الربط الشبكي شرطا أساسيا للعمل من بُعد، ولكن أكثر من ٢١ مليون شخص في الولايات المتحدة يفتقرون إلى خدمات الإنترنت المتطورة ذات النطاق الترددي الواسع. وعلى مستوى العالم، حوالي ٦٠٪ من السكان، ومعظمهم من النساء في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لا يملكون أجهزة كمبيوتر أو خدمات إنترنت، كما أن مستخدمي الإنترنت من النساء أقل عددا من الرجال بنحو ٢٥٠ مليون نسمة. وتتسم التكنولوجيات البازغة بإمكانات تجعلها أداة فعالة لتحقيق المساواة، ولكن دون البنية التحتية السليمة والحوكمة الجيدة، يمكن أن نرى الفجوة الرقمية وقد ازدادت حدة. وكما هو الحال في مجال الصحة العامة، هناك فرصة لعقد شراكات مبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتضييق الفجوة وضمان أن يكون الشمول الرقمي ممثلاً للشمول الاقتصادي.

وهناك حاجة ملحة أيضا لتطويع النظم التعليمية وتدريب العمالة لتقليص أوجه التفاوت في المهارات حتى يتمتع مكان العمل بالتمكين التكنولوجي. ولكن ليست كل الوظائف قابلة للممارسة من المنزل. وجائحة كوفيد-١٩ تشير بوضوح أكثر من أي وقت مضى إلى أن «لكل عمل كرامة»، كما قال مارتن لوثر كينغ. وقد كشفت الجائحة أيضا ذلك انفصام الرابط بين أنواع العمالة التي تعد ضرورية في الحرب على هذه الجائحة — كالعاملين في مجال الرعاية الصحية، ورعاية المسنين، والزراعة، ومحال البقالة — وبين المخاطر المحيطة بما يحصلون عليه من مزايا وبأمنهم الوظيفي. وسيتعين معالجة القصور الحاد في الحماية الاجتماعية المقدمة لهذه العمالة والعدد الذي لا يحصى من العاملين الآخرين في القطاع غير الرسمي.

ثالثا، تمثل الجوائح، كالمخاطر المناخية، تذكرة قاسية بأهمية الظواهر الطبيعية والحاجة لضمان الصلابة في مواجهة تقلباتها على المدى الطويل. ويمكن أن يكتسب العمل المناخي واستدامة المناخ أولوية جديدة مع تعميم حِزَم إجراءات التحفيز المالي لإعطاء التعافي الاقتصادي دفعة البداية. ومن شأن الاستثمارات في البنية التحتية القادرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، والانتقال إلى مستقبل أقل اعتمادا على الكربون، أن يدفعا خلق الوظائف وتكوين رأس المال بصورة كبيرة على المدى القريب، مع زيادة الصلابة الاقتصادية والبيئية. ويمكن أن تتضمن هذه الاستثمارات إقامة بنية تحتية للطاقة المتجددة وبناء طرق وإنشاءات أكثر صلابة، وتوسيع شبكة الطاقة الكهربائية، والتعديل التحديثي للمباني، وتطوير وتعميم تكنولوجيات تهدف إلى إلغاء استخدام الكربون في الصناعات الثقيلة. وفي الفترة القادمة، سيكون إنشاء اقتصاد أقل اعتمادا على الكربون مهمة صعبة ولكنها ضرورية، ويجب أن نكون جميعا على مستوى هذا التحدي.

إن نظام ما بعد جائحة كوفيد-١٩ سيظهر إلى الوجود. ولكن المشكلات التي أبرزتها الأزمة ستظل قائمة. فلا يزال يتعين معالجة كل من الفقر، واستشراء عدم المساواة، وتراجُع التنوع الحيوي، والتدهور البيئي، وندرة المياه النظيفة. وهو ما ينطبق على أوجه التفاوت طويلة الأمد في مجتمعاتنا. وستكون كيفية حمايتنا لأكثر الفئات هشاشة بيننا وكيفية مساعدتنا لها في تجاوز عثرتها بمثابة اختبار لإنسانيتنا.

وقد تكون هناك بارقة أمل في الأفق. فقد رأينا تعبئة الموارد للأغراض العامة على نطاق لم نشهده إلا في أوقات الحرب. لكن هذه الحرب الراهنة هي حرب على عدو مشترك. ويمكن أن يكون التضامن الذي تَعزَّز في فترة الإغلاق العام العالمي وانتشار المرض ركيزة قيِّمة نقيم عليها البناء. FD

إيرا دابلا-نوريس هي رئيس قسم في إدارة آسيا والمحيط الهادئ بصندوق النقد الدولي؛ و**فيتور غاسبار** يعمل مديرا لإدارة شؤون المالية العامة؛ وتشغل **كالبانا كوتشار** منصب مدير إدارة الموارد البشرية في الصندوق.